

# PAVE

منع التطرف العنيف والتصدي له من خلال تعزيز قدرة  
المجتمعات المحلية على الصمود

## موجز سياساتي للعراق



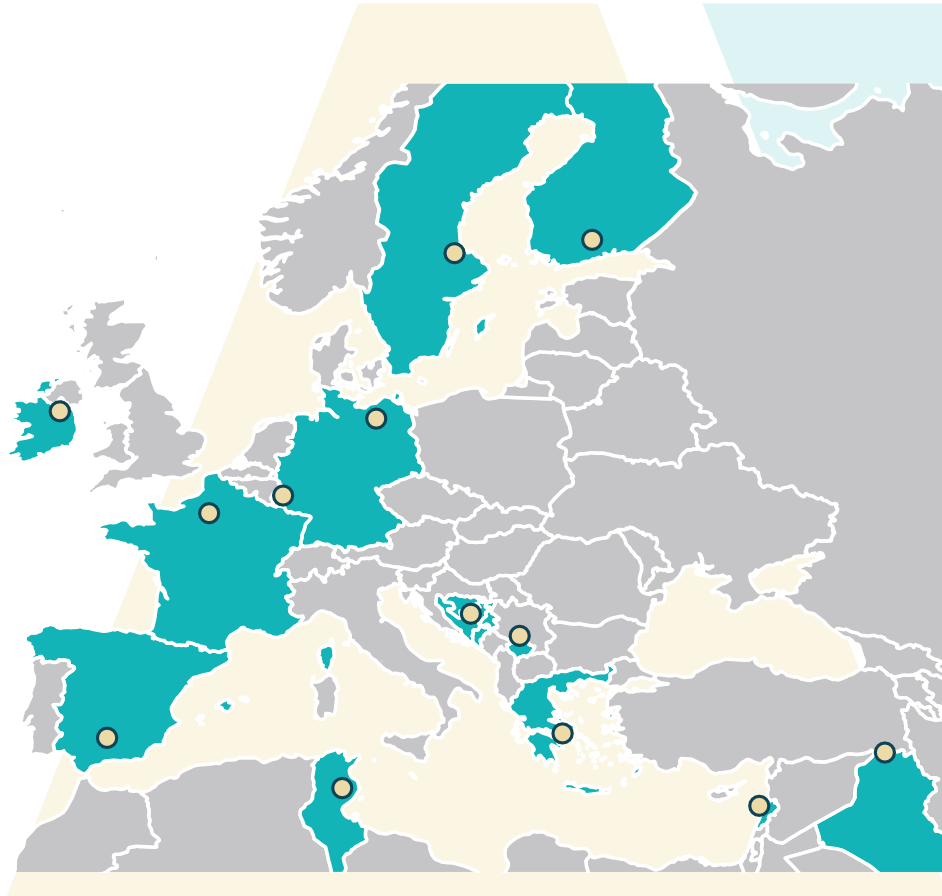


## مقدمة إلى مشروع PAVE

يعمل مشروع منع التطرف العنيف والتصدي له (PAVE) البحثي (2020-2023) على جمع المعارف المبنية على الأدلة حول الاتجاهات السائدة في مجال التشدد والتطرف العنيف في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة غرب البلقان. ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرات صانعي السياسات والقادة المجتمعيين من أجل وضع استراتيجية وقائية فعالة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة له. وبالإضافة إلى التقارير البحثية والموجزات السياساتية، سيُصار إلى تطوير آليات تدريبية مبتكرة لدعم الجهات المعنية بناءً على النتائج التي يتوصل إليها المشروع.

يضم ائتلاف المشروع 13 منظمة شريكة موزعة على 12 بلدًا، وينصب تركيزه الأساسي على الأبحاث التي تقودها جهات محلية ذات معرفة وثيقة بالسياق وبإمكانها الوصول إلى الجهات المعنية في المناطق قيد الدراسة. ويجمع المشروع شركاء يتميزون بمواظن قوة فريدة وتكاملية ويتشاطرون مجالات الاهتمام نفسها من أجل دعم التعلّم والتنمية المشتركين. يُذكر أنه تمت استشارة القادة المجتمعيين في البلدان كلّها، مثل ممثلي الدولة المحليين والقادة الدينيين والتربويين والمنظمات الشبابية والنسائية، للتحقق من صوابية خطط البحث أولًا، ومن دقة النتائج لاحقًا.

جُمعت البيانات التجريبية في سبعة بلدان مشمولة بالدراسة عن طريق مجموعة متنوعة من النهج النوعية والكمية والمختلطة، ومن ثم أُخضعت للمقارنة على مستوى المجتمعات المحلية المُختارة (البلديات مثلًا) التي تتأثر بالتطرف العنيف بدرجات متفاوتة. وقد حُددت عوامل الهشاشة والقدرة على الصمود على المستوى الوسيط (meso) لديناميات المجتمع المحلي والجهات الفاعلة فيه، وذلك بناءً على ثلاثة محاور مواضيعية، وهي: العلاقة المتبادلة بين التطرف الديني والسياسي والإثني/الطائفي؛ والتفاعل بين المؤسسات الدينية ومؤسسات الدولة؛ والتفاعل بين سرديات (القضاء على) التطرف في الفضاء الإلكتروني وخارجه.





## مقدمة عن أبحاث مشروع PAVE في العراق

في إطار أبحاث مشروع PAVE في العراق، درس مجمع الفكر المفتوح (OTT) التفاعل بين الدولة والجهات الفاعلة الدينية وتأثيرها على هشاشة المجتمع أو قدرته على الصمود في وجه أنماط التطرف العنيف في العراق. وقد عمد البحث إلى الإجابة عن سؤال واحد: إلى أي حد يرتبط (أو يتأثر) بروز التطرف العنيف بغياب الدولة/مؤسسات الحوكمة أو بالخلل الذي يشوبها في المجتمعات المتضررة، أو بالمؤسسات الدينية الرسمية غير الناشطة وغير الموثوقة؟

أُجري البحث في منطقتي الحمدانية وتلعفر في محافظة نينوى. تقع هاتان المنطقتان في غرب الموصل، ويتمتع كلٌّ منهما بتركيبة اجتماعية-ديمقراطية مختلفة وبارث من الإدماج والمظالم (بطاطو، 1978: السمر، 2012)، إذ شهد كلاهما حكم تنظيم "الدولة الإسلامية" بين العامين 2014 و2017 والعواقب المدمرة للتطرف العنيف (غاستون ودوميس، 2019: معهد السياسات الأشورية، 2020). وقد تضمن البحث 59 مقابلة مُمعّقة أُجريت وجهاً لوجه بين حزيان/بونيو وتشرين الثاني/نوفمبر 2021 في الحمدانية (39 مقابلة في قره قوش<sup>1</sup> وجوارها) وتلعفر (20 مقابلة في المدينة وجوارها). أُجريت المقابلات شخصياً مع جميع المشاركين في مساحة اعتبروها آمنة بعدما أرخت الحكومة القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19 وأصبح بالإمكان إجراء الدراسة بشكلٍ آمن. ولهذه الغاية، تم تحديد أربع فئات من المشاركين: أ- المجتمع المدني (15 مقابلة)؛ ب- والممثلين السياسيين على المستويين المحلي والمركزي (14 مقابلة)؛ ج- والجماعات الناشطة الشعبية (20 مقابلة)؛ د- والممثلين الدينيين التابعين للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية (10 مقابلات). بالإضافة إلى جمع البيانات حول أثر المؤسسات الدينية على مبادرات منع التطرف العنيف والتصدي له (C/PVE)، جمع الباحثون مؤشرات اجتماعية-ديمقراطية لضمان تمثيل العينات للفئات السكانية المستهدفة، بما في ذلك تمثيل النوع الاجتماعي والمجموعات الإثنية-الدينية في محافظة نينوى.

يعالج بحث PAVE في العراق الثغرات الضخمة في الأدبيات البحثية الصادرة حول هذه المسألة، والتي غالباً ما تقدّم سرداً وصفيًا لسياسات منع التطرف العنيف والتصدي له من دون التطرق إلى مختلف الجهات المعنية في عملية تنفيذ هذه السياسات والعلاقات المعقدة التي تربط بينها. وبالرغم من الزخم الملحوظ في الأوساط الأكاديمية وتلك المتعلقة بوضع السياسات، والاندفاع العالمي لتشجيع وضع استراتيجيات شاملة لمنع التطرف العنيف والتصدي له، فشلت المنحة في تقييم دور مختلف الجهات المعنية وأثرها، مثل الجهات الفاعلة الدينية، على مبادرات منع التطرف العنيف والتصدي له. وعليه، يهدف بحث PAVE إلى تحليل تدابير الأوساط الدينية والسياسية وشرعيتها والتفاعل بينها في ظل جهاز الدولة العراقية بعد العام 2003، حيث مهّد النظام السياسي-القانوني الهجين في العراق بعد إسقاط الرئيس السابق صدام حسين لإنشاء مساحة للحوكمة المشتركة وتحدي "الثنائيات القديمة بين رسمي-غير رسمي وعلماي-ديني" (القرعاوي، 2019). بعبارة أخرى، في حين أنّ الفاعلين الدينيين خارج ديوان الوقف يُعتبرون جهات فاعلة غير حكومية، أدى انخراطهم ودورهم المستمر في تشريع النظام السياسي فعلياً إلى إضفاء صفة رسمية على وضعهم في العراق تدريجياً. ويبرز بالتالي الطابع الهجين للنظام السياسي الجديد في الجمهورية الثانية (من 2005 حتى تاريخه) التركيز على أثر كلٍّ من المؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية على القطاعات الرئيسية في مجال منع التطرف العنيف والتصدي له، مثل التعليم وبناء السلام.

يقدم البحث كذلك منظوراً بديلاً عن السردية الراهنة التي تعتبر أنّ التطرف العنيف في العراق هو السبب والنتيجة في آنٍ معاً لانتهيار الدولة عقب تطبيع السياسة وبرود الجهات الفاعلة الإسلامية العنيفة غير الحكومية (وايس وحسن، 2015؛ هيلفونت، 2018). في المقابل، يقترح بحث PAVE أنّ التطرف العنيف وإدامة الهيكليات والنخب السياسية العراقية، بالرغم من السرديات الشائعة حول "انهيار

<sup>1</sup> تُعرف قرية قره قوش كذلك باسم الحمدانية وبخديدا.

الدولة"، ظاهرتان تعززان بعضهما البعض في حلقة لامتناهية. كذلك، وبالرغم من إبطاء المجتمع الدولي بعد عقدين من الأزمات المتراكمة في العراق، يبقى البلد عالقاً في مرحلة انتقالية. هذا وأدى غياب أبسط مظاهر الدولة – أو ما يسميه المفكرون العراقيون بـ"حالة اللادولة" (جبار، 2019؛ عزيز، 2020) – إلى عرقلة التحول والتغيير الاجتماعيّ من الأسفل، ما ساهم في تشيّي التطرف العنيف الذي استعرت نيرانه بسبب سلسلة من المظالم والرغبة في إحداث تغيير جذري. ولكن، يبدو من المستحيل منع التطرف العنيف من دون الدولة. ويدعو فشل استراتيجيات الإصلاح من الأسفل نحو الأعلى ومن الأعلى نحو الأسفل إلى اعتماد نهج مُبتكر ومتقاطع وشامل لدمل الجراح الناتجة عن عقدين من النزاعات المستشرية. يَحْتَأ هذا الواقع على اعتبار كِ من القدرة على الصمود والهشاشة في وجه التطرف العنيف كوجهين لعملة واحدة. وعليه، لا بدّ لإجراءات منع التطرف العنيف والتصديّ من ضمان التضافر بين الأشكال المختلفة من القدرة على الصمود، مع اعتبار أي بلد/منطقة كمنظومة متكاملة تعتمد فيها الجهات المعنية على بعضها البعض، بدلاً من تقديم مجموعة من إجراءات منع التطرف العنيف والتصديّ له التي تستهدف فئة معينة. بالتالي، يتمثل أحد التحديات الرئيسية لنجاح استراتيجيات منع التطرف العنيف والتصديّ له في التوفيق بين هذه الشبكة المعقدة من الجهات المعنية، التي يمتلك كلّ منها خلفيات وأهداف وانتماءات مختلفة.

تشير نتائج هذا البحث – التي جُمعت من مجموعة من المخرجات (بوجوان ورشيد، 2022؛ البعلبكي وآخرون، 2022؛ وقرطام، 2022؛ ورشيد وبوجوان، 2021) – إلى ما يلي: (أ) في حين أنّ شرعية المؤسسات الدينية محطّ خلاف في محافظة نينوى، ثمة إجماع على الحاجة إلى إشراكها في منع التطرف العنيف والتصديّ له؛ (ب) لقد ازدادت التفاعلات بين المؤسسات الدينية والنظم السياسية والمجتمع المدني، ولكنها تبقى محدودة؛ (ج) ينعكس تفتت الدولة في استراتيجيات منع التطرف العنيف والتصديّ له غير المُنسقة وغير المنظمة. علاوةً على ذلك، تشدّد هذه النتائج على أهمية اعتماد تعريف أكثر دقة للقدرة على الصمود. فقد أظهر بحثنا أنّ الأشكال المختلفة للقدرة على الصمود في العراق تتفاعل وتتنافس بين بعضها. بعبارة أخرى، يبدو أنّ قدرة الدولة أو النظام السياسي على الصمود تقوّض قدرة المجتمع على الصمود في وجه التطرف العنيف؛ ما يعني أنّ القدرة على الصمود ليست بالضرورة أمراً إيجابياً عندما يعطي النظام الأولوية للتسلسل الهرمي على حساب التكامل بين الجهات الفاعلة التي تساهم في تعزيز القدرة على الصمود. وقد يتبين أنّ الحكومة السلطوية والمحسوبيات والاستيلاء على الدولة من قبل النخب الفاسدة كلّها عناصر من نظام متين يقوّض قدرة المجتمع على الصمود. وفعلياً، غالباً ما تحرم هذه النظم المجتمعات من تولّي زمام القيادة، عبر منع التمثيل الاجتماعيّ أو السياسي، ما يشكّل عائقاً آخر لقدرة المجتمعات على حشد الجهود وإيجاد قواسم مشتركة لمقاومة التطرف العنيف.

لا يشكّل التطرف العنيف في العراق ظاهرة استثنائية، بل مأزقاً متكرراً ودورياً. وعليه، تقترح نتائج البحث عدم التعامل مع هذه الظاهرة بواسطة تدابير منع التطرف العنيف والتصديّ له المُمولة بالمساعدات الطارئة، بل من خلال سياسات التنمية الشاملة للجميع. هذا التغيير في المنظور ضروري في العراق مع اقتراب موعد انتهاء خطة الاستجابة الإنسانية للبلاد في كانون الثاني/يناير 2023. فإعلان الأمم المتحدة ما هو إلاّ دلالة على اتجاه عالمي ناجم عن تسلسل الأزمات الإنسانية ووقوع المانحين في معضلة اختيار الجهات التي ستلقّى الدعم. وسط هذا السباق التنافسي لنيل مساعدات الإغاثة، سيتركّ البعض خلف الركب، ولا شكّ في أنّ العراق سيواجه هذه المشكلة، خصوصاً أنه لا يُعتبر سوى ملامداً للأجنيين السوريين، بالرغم من تحبّط البلد في أزمات دستورية وسياسية وأمنية لا تُعدّ ولا تُحصى. نتيجةً لذلك، قد يؤدي قرار الأمم المتحدة بعدم تقديم خطة استجابة إنسانية للعام 2023 إلى أزمة إنسانية أخرى وإلى احتمال تشيّي التطرف العنيف مجدداً في البلد. علاوةً على ذلك، يواجه صانعو السياسات والممولون الأوروبيون منافسة غير مسبوقة من قبل جهات فاعلة جديدة في مجال منع التطرف العنيف والتصديّ له، كالنموذج الصيني الرامي إلى "بناء السلام عبر التنمية" الذي يكتسب زخماً في العراق والجوار، الأمر الذي سيتطلّب من صانعي السياسات والممولين الأوروبيين اعتماد نهج مبتكرة ليقبوا الشركاء الموثوقين للحكومتين العراقية والكردية على المدى البعيد.



- قيادة الجهود لإعادة تأهيل المناطق التي حُررت من قبضة تنظيم "الدولة الإسلامية" لتشجيع النازحين على العودة. يمكن أن تتولّى المجموعات المسلّحة في المنطقة تيسير هذه العملية، علاّ ألا تشارك في المفاوضات بشأنها.
- يجب ألاّ ينصب التركيز في إعادة إعمار محافظة نينوى على الجانب الماديّ فحسب، بل أيضًا على وضع برامج متعلّقة بإعادة الإعمار النفسيّ للسكان المحليين الذين يحملون وزر الصدمات الناجمة عن العنف النزوح. ويجب تكييف العناصر النفسية مع الطبيعة الدينية والقبلية والتقليدية لمجتمع محافظة نينوى. كما ينبغي إعطاء الأولوية في هذه البرامج لاستخدام أشكال التعبير الفنية للأطفال.
- دعم مشاركة النساء في الحياة العامة ومؤسسات ما بعد النزاع، مثل لجان السلام المحلية. كما ينبغي أن يشمل ذلك توعية النساء بالمشاركة السياسية عبر الانتخاب.
- إنشاء لجان دعم محلية للنساء وأطفالهن اللواتي أجبرهنّ أحد أقربائهنّ الذكور على الدخول إلى المناطق الخاضعة لحكم تنظيم "الدولة الإسلامية". ويجب أن يتمثّل أحد الأدوار الرئيسية لهذه اللجان في تحديد مصير الأطفال الذين فقدوا أسرهم في النزاع.
- معاودة إصدار الوثائق المدنية للنازحين في مخيم القيارة-الجدعة رقم 5 في محافظة نينوى في أسرع وقت ممكن. فالسياسات الإقصائية لا تتماشى مع البيئة المسالمة، ولن تؤدي سوى إلى مفاخرة المظالم المستقبلية.
- دعم إنشاء شبكة من لجان السلام المحلية على مستوى الناحية. لا ينبغي السماح لأي فرد من الجماعات المسلّحة المشاركة في هذه اللجان. وفي المناطق التي تتواجد فيها هذه اللجان (مثل تلعفر)، ينبغي دعم عملها للتحقيق في أنشطة أعضاء تنظيم "الدولة الإسلامية" المشتبه فيهم وجمع الأدلة حولهم، بالتعاون مع أجهزة المخابرات والشرطة.
- استخدام لجان السلام المحلية القائمة لتسجيل الحالات وإيرادها في سجلّ مركزيّ لضحايا التطرف العنيف لتيسير الاعتراف القانوني بوضعهم والحصول على التعويضات.
- على المستوى المحلي، تدريب الموظفين المحليين وتشكيل لجان إضافية لتسجيل قضايا التعويض وفقًا للقانون رقم 20 (2009)، الذي يتطلّب وجود ثلاث لجان في كل محافظة. لا يوجد إلاّ لجنة واحدة في محافظة نينوى في الوقت الحالي (الحمداية)، وهي خاضعة لتنفيذ "الحشد الشعبي". كذلك، ينبغي تدريب الخبراء القانونيين والعاملين في المجال القانوني على الصعيد الوطني للتعامل مع قضايا أعضاء تنظيم "الدولة الإسلامية" المشتبه فيهم لتوفير الدعم بشكلٍ أسرع ومعالجة القضايا القانونية بصورة مهنيّة أكثر من ذي قبل. كما ينبغي توفير الدعم القانوني الإضافي في قضايا الخلافات المتعلقة بالأراضي والملكية في نينوى.
- إصلاح الإطار القانوني القائم حاليًا، وخصوصًا القانون رقم 20، لتيسير الاعتراف القانوني بوضع الضحايا وتقديم التعويضات إليهم. وينبغي توسيع نطاق القانون ليغطي السلوكيات المسبّبة للأذى التي ارتكبت بعد العام 2014، بما فيها العنف النفسي والجنسي، من أجل تقديم التعويضات إلى ضحايا هذه السلوكيات.
- إنشاء برامج محلية لدعم إعادة الإدماج الاجتماعي والمهني لأعضاء تنظيم "الدولة الإسلامية" المشتبه فيهم الذين ثبتت براءتهم، إلى أفراد أسرهم المقربين في أي منطقة من البلد.
- إعادة تفعيل دور اللجنة العليا الدائمة للتعايش والسلام المجتمعي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
- تشجيع مجلس النواب ومكتب الرئيس على تعديل الدستور ليشمل الأقليات الدينية التي لم يُعترف بها في العام 2005 وخلق دواوين وقف إضافية لهذه الأقليات (أي الكاكائيين).
- الحفاظ على الفصل بين الدولة والدين، ولكن مع بناء الجسور بين المؤسستين وبين مختلف دواوين الوقف الدينية.

- إنشاء لجنة مركزية تربط بين **دواوين الوقف الدينية** الثلاثة للإشراف على تطبيق السياسات المشتركة والمتناسقة وإجراء الحوار بين الأديان، خاصةً في قطاع التعليم.
- إنشاء لجنة في وزارة التعليم تتضمن قيادات دينية (ممثّل واحد على الأقل عن كل دين في العراق) للمشاركة بشكلٍ فعال في **إصلاح المناهج الدراسية وتطويرها**.
- دعم عملية إصلاح المناهج الدراسية والدروس الدينية. كما ينبغي أن تشمل المواد الدينية جميع ديانات العراق، فضلاً عن الأديان غير الموجودة في البلد (مثل الهندوسية) وأن تكون مواداً إلزامية لجميع الطلاب، ويوصى بالأشياء التي تشمل نصوصاً مقدّسة إلا إذا كانت مشتركة بين الديانات الثلاثة. وينبغي أن تتضمن الدروس الدينية جلسات مخصّصة عن التسامح والتعايش.
- دعم عملية إصلاح المؤسسات الدينية للتركيز على الخطاب الديني المعتدل وتعزيز التسامح والتعاون بين الأديان.
- اعتماد آليات فعّالة لإرساء اللامركزية لتعزيز قدرة المؤسسات السياسية والإدارية المحلية على اتخاذ القرارات المتعلقة بمنع التطرّف العنيف والتصدي له وتطوير البرامج في محافظة نينوى

## 2 توصيات للمجتمع الدولي



- تشجيع استدامة بعثة حلف شمال الأطلسي "الناتو" في العراق وبعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية في العراق **لدعم الدولة العراقية في عملية إصلاح قطاع الأمن ومنع التطرّف العنيف والتصدي له**. فتشكّل هاتان البعثتان التدخل العسكري الأجنبي الأقل إثارة للجدل في البلد ولا تسببان و/أو تغذيان الانقسامات بين المجموعات السياسية والدينية.
- لعب دور داعم واستشاري للحكومة الفدرالية العراقية في ما يتعلق بسياسة إعادة الإعمار في المناطق المتضرّرة من التطرّف العنيف.
- تشجيع الحكومة الفدرالية العراقية على الحفاظ على التقدّم المُحرز على صعيد سياسات مكافحة الفساد لتوجيه موازنة الدولة نحو إعادة إعمار البلد وإعادة اكتساب ثقة المنظمات غير الحكومية الدولية التي غادرت مؤخراً بسبب التدفق المتزايد للبرودولار.
- استخدام لجنة العمل ومنظمات المجتمع المدني في مجلس النواب العراقي ودائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء كمنصّتين لتعزيز التعاون بين المجتمع المدني والمؤسسات السياسية. وينبغي أيضاً إنشاء لجنة للمجتمع المدني في حكومة إقليم كردستان العراق، تكون منفصلة عن لجنة الثقافة والمجتمع المدني والرياضة والشباب.
- التطرّف العنيف ليس ظاهرة طارئة في العراق، بل هو مشكلة متكرّرة يجب معالجتها من خلال برامج تتمتع برؤى بعيدة المدى وتهدف إلى تعزيز التنمية. لا ينبغي تمويل هذه البرامج بواسطة المساعدات الطارئة؛ ويهدف ذلك إلى الحد من عدم اليقين الذي يترافق عادةً مع سياسات الممولين وأوليائهم (مثل وقف برنامج الأمم المتحدة الطارئ في العراق في كانون الأول/ديسمبر 2022). وينطبق ذلك بشكلٍ خاص على البرامج المُنفّذة داخل مخيمات اللاجئين والنازحين. في الوقت نفسه، يجب أن يواصل ممولو ومنفّذو برامج المساعدات الطارئة عملهم في البلد لتقادي بروز أزمات إنسانية جديدة.
- في حين يُعتبر الدعم للمنظمات غير الحكومية الدولية والحكومة مهماً لتطوير المجتمع المدني المحلي، يجب على هذا الأخير أن يُمنح دوراً أساسياً في منع التطرّف العنيف والتصدي له، بشكل يعكس كامل إمكانياته ومعارفه بالسياق المحلي وقدرته على الوصول إلى الفئات الأشد ضعفاً. ويجب أن يعكس التمويل الخارجي تقييم الاحتياجات على الأرض بدلاً من أن يكون موجّهاً نحو طبيعة برامج الإغاثة ومهامها.
- التحلّي بالصبر وعدم التردد في تمويل البرامج التي سبق ونفّذت في الماضي. فأوليائ الممولين في العراق تتغيّر بشكلٍ أسرع من احتياجات الناس، ما يُحدّث شرخاً بين مقدّمي المساعدات والمستفيدين منها.



- تشجيع الممثلين عن كافة الديانات في العراق على عقد مؤتمرات سنويًا على الأقل لمناقشة المشاكل المشتركة وتعزيز الحوار بين الأديان ومناقشة المبادرات المشتركة لمنع التطرف العنيف والتصدي له.
- إنشاء شبكة مشتركة لمنظمات المجتمع المدني المحلية ودعم التعاون وتبادل المعارف في جميع أنحاء العراق وبين العراق والدول المجاورة التي لديها تجارب مماثلة مع التطرف العنيف.
- وضع مؤشرات لرصد عملية تنفيذ اتفاقيات السلام وإعادة التوطين (مع إعطاء الأولوية لمحافظة نينوى).
- إنشاء وتقديم تدريب للعاملين في مجال الإعلام لضمان تعميم سردية إيجابية مشتركة تركز على المصالح الوطنية المشتركة مثل التعايش السلمي.

## المراجع المختارة



- البعليكي، ردينة؛ عايد، فايضة؛ بوجوان، جولين؛ بن جنات، زهير؛ دماك، سادوك؛ النيفر، أحميدة؛ غارسيا كول، جوسيب؛ حمدي، سميحة؛ قرطام، ماري؛ لاغير، حسن؛ رشيد، أمجد؛ ركيك، فتحي؛ روبييرز كاناليس، خافيير؛ شرقاوي، محمد؛ زغلامي، ماهر (2022). التفاعلات بين الدول والمؤسسات الدينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Interactions between States and Religious Institutions in the MENA Region). ورقة عمل رقم 4. منشورات مشروع PAVE. [https://www.pave-project.eu/publications/PAVE\\_870769\\_D4.2\\_publication\\_layout.pdf](https://www.pave-project.eu/publications/PAVE_870769_D4.2_publication_layout.pdf)
- الفرعاوي، ح.ح. (2019). المرجع "الرسمي": السلطة الدينية الشيعية والدولة في عراق ما بعد العام 2003. *British Journal of Middle Eastern Studies*. 46(3): 481-497.
- الشماري، م. ر. (2021). بناء السلام الديني في العراق: الآفاق والتحديات من الحوزة (Religious Peacebuilding in Iraq: Prospects and Challenges from the Hawza). *Journal of Intervention and Statebuilding*. 15(4): 494-509.
- السمري، أ. (2012). شمال العراق. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- معهد السياسات الأثرية (2020). السلطة المتنازع عليها: مستقبل الأمن في سهل نينوى في العراق (Contested Control: The Future of Security in Iraq's Nineveh Plain). [https://50f3ad00-5b28-4016-898f-6130d301c97a.filesusr.com/ugd/6ae567\\_98f8f8912baa40949a18a3a0b717eaea.pdf](https://50f3ad00-5b28-4016-898f-6130d301c97a.filesusr.com/ugd/6ae567_98f8f8912baa40949a18a3a0b717eaea.pdf)
- عزيز، سردار (2020). عن اللادولة في العراق. منتدى فكرة. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 25 أيلول/سبتمبر.
- بطاطو، ح. (1978). الطبقات الاجتماعية القديمة والتحركات الثورية في العراق: دراسة عن طبقات العراق القديمة والتجارية والشبوعيين والبعثيين والضباط الأحرار (The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists, and Free Officers). مطبعة جامعة برينستون.
- بوجوان، ج. ورشيد، أ. (2022). التحقيق في دور المؤسسات الدينية في منع التطرف العنيف في محافظة نينوى، العراق (Investigating the role of religious institutions in the prevention of violent extremism in Nineveh province, Iraq). *Journal for Deradicalization*. 32 (خريف). <https://journals.sfu.ca/jd/index.php/jd/article/view/645/369>
- غاستون، إ. ودوميس، م. (2019). عند رأس الحرب: أثر المجموعات المسلحة على النزوح والعودة في عراق ما بعد "الدولة الإسلامية" (At the Tip of the Spear: Armed Groups' Impact on Displacement and Return in Post-ISIL Iraq). Global Public Policy Institute، 18 شباط/فبراير. <https://www.gppi.net/2019/02/18/at-the-tip-of-the-spear>
- هيلفونت، س. (2018). الإكراه في الدين: صدام حسين، والإسلام، وجذور التمرد في العراق (Compulsion in Religion: Saddam Hussein, Islam, and the Roots of Insurgencies in Iraq). مطبعة جامعة أكسفورد.

جبار، ف. أ. (2019). *كتاب اللادولة*. جامعة الكوفة، سلسلة "دراسات فكرية".  
قرطام، م. (2022). التفاعلات بين الدول والمؤسسات الدينية في البلقان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ( Interactions between State and Religious Institutions in the Balkans and MENA Region). تقرير توليفي صادر عن مشروع PAVE. [https://www.pave-project.eu/publications/PAVE\\_870769\\_D4.3\\_publication\\_layout.pdf](https://www.pave-project.eu/publications/PAVE_870769_D4.3_publication_layout.pdf)  
رشيد، أ. وبوجوان، ج. (2021، غير منشور). هشاشة المجتمع وقدرته على الصمود في وجه التطرف العنيف في محافظة نينوى (العراق) (Province Iraq). تقرير قطري صادر عن مشروع PAVE.  
وينسكوت، أ. (2019). إشراك المشهد الديني العراقي ما بعد "الدولة الإسلامية" في عملية إرساء السلام والتصالح ( Engaging the Post-ISIS Iraqi Religious Landscape for Peace and Reconciliation). منشورات Peaceworks رقم 154. معهد الولايات المتحدة للسلام. <https://www.usip.org/publications/2019/11/engaging-post-isis-iraqi-religious-landscape-peace-and-reconciliation>  
وايس، م. وحسن، ح. (2015). *الدولة الإسلامية في العراق والشام: داخل جيش الإرهاب (ISIS: Inside the Army of Terror)*. Regan Arts.